الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/330
S/1996/721
6 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البندان ٢١ (ب) و ١٥٣ من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ آب/اغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لبلغاريا لدى الأمم المتحدة

تُهدي البعثة الدائمة لجمهورية بلغاريا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتتشرف، بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٥٨/٥٠ (هـ) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وإلى مذكرة الأمين العام الشفوية المؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٦، بأن تُحيل طيه نص بلاغ وطني بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٨/٥٠ (هـ) المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)".

وتتشرف البعثة الدائمة لجمهورية بلغاريا بأن تطلب تعميم البلاغ المرفق بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٢١ (ب) و ١٥٣ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

* A/51/150.

المرفق

بلاغ وطني بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٨/٥٠ (هـ) المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)"

إن بلغاريا، بحكم موقعها الجغرافي وطبيعة اقتصادها (يتوجه ٨٠ في المائة منه نحو الأسواق الخارجية ويعتمد على تلك الأسواق) تتأثر تأثرا شديدا بالآثار الجانبية السلبية للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وقد أصبح الوضع بالغ الخطورة بسبب تراكم الخسائر التي تحملتها نتيجة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة التي فرضت جزاءات على الجماهيرية العربية الليبية والعراق، وهما أكبر الشركاء الاقتصاديين لبلغاريا بين البلدان النامية.

والمشاكل الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تنفيذ نظام الجزاءات منذ أكثر من أربع سنوات والمقترنة بالعملية الصعبة الجارية، المتمثلة في التحول من اقتصاد مركزي مخطط إلى اقتصاد سوقي موجّه، لا تزال تؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الوطني وعلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام في البلاد.

وأخيرا، وليس آخرا، فإن التأثير السلبي للجزاءات، الذي يؤثر على التجارة قبل كل شيء، يُقوض الجهود الرامية إلى إعادة توجيه التجارة الخارجية البلغارية من بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي السابق إلى بلدان الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (بدأ سريان اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي في ١ شباط/فبراير ١٩٩٥). وقد تزامن تطبيق نظام الحظر مع الجولة الأخيرة، وهي جولة بالغة الحساسية، لمفاوضات انضمام بلغاريا إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية.

أولا - الخسائر التي تكبدها الاقتصاد البلغاري

يمكن تلخيص التحليل، الذي ينبني على عدد من مصادر البيانات الواضحة نسبيا، فيما يلي:

ألف - تصنيف عام

نجمت الخسائر عن انقطاع العلاقات الاقتصادية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فالتجارة الثنائية والتعاون الاقتصادي كانا يتزايدان في أوائل التسعينات، إذ أنه في عام ١٩٩٢ زاد حجم التجارة الثنائية إلى خمسة أضعاف ما كان عليه في نفس الفترة من عام ١٩٩١، كما زادت الحصة النسبية لجمهورية

يوغوسلافيا الاتحادية في التجارة الكلية لبلغاريا من ١ في المائة إلى ٩ في المائة. وتحليل الاتفاقيات الطويلة الأجل المعقودة في مجالات التجارة والتعاون الاقتصادي والاستثمار المشترك وغيرها يُبيِّن أن هذا الاتجاه كان سيستمر، بل وسيتضاعف، لو تفودي نظام الجزاءات. والجزء الأكبر من الخسائر نتج عن تعطيل الطرق التجارية التقليدية للصادرات البلغارية المتجهة إلى أوروبا الوسطى وأوروبا الغربية، الذي أدى إلى تقليص شديد في العلاقات الاقتصادية مع بلدان هذا الجزء من القارة. وقبل بدء سريان نظام الجزاءات كانت نسبة ٧٥ في المائة من الصادرات البلغارية تمر عبر أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. واستخدام الطرق البديلة لتجنب المرور في البلد المستهدف أدى إلى زيادة كبيرة في التكلفة وفي مدة النقل للصادرات وللواردات على حد سواء. وقد تسبب ذلك في إلحاق أضرار بالغة بالنسبة للسلع البلغارية القابلة للتلف، أي الفواكه والخضر بالدرجة الأولى، مما أسفر عن خسارة لا تُعوض في حصص الصادرات البلغارية من تلك السلع بالسوق التقليدية في أوروبا. ورفع نظام الجزاءات وحده لا يكفي لقلب هذا الوضع رأسا على عقب. وكان أحد الآثار الجانبية الأخرى هو تقليص، بل وإنهاء، عدد من مشاريع التعاون الاقتصادي مع شركاء من أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى.

وإيقاف عمليات إعادة التصدير والمقايضة والعمليات التجارية الأخرى التي تقوم بها الشركات البلغارية الخاصة وتديرها الدولة مع الشركاء الخارجيين يُمثل مصدرا كبيرا آخر للخسائر.

باء - منهجية تقدير الخسائر

طبقت الحكومة البلغارية منهجيات مختلفة لتحليل البيانات المتاحة. وتلك المنهجيات تقوم على مفهوم الخسائر المباشرة (التأثير على ميزان المدفوعات) والخسائر غير المباشرة والخسائر الإضافية، وتشمل طرق تقييم الخسائر التي أعلنتها الكيانات الاقتصادية البلغارية، وتحليل ومحاكاة التجارة الخارجية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وميزان مدفوعات البلد (التجارة في السلع والخدمات)، بالإضافة إلى طريقة التحليل التي يستخدمها الخبراء في الوزارات التنفيذية. وقد طور المفهوم، ونُفِّذ، بناء على توصية بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلغاريا. وباتباع هذا النهج وصلت تقديرات الخسائر المباشرة لفترة السنوات ١٩٩٢-١٩٩٥ إلى ١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وهذا الرقم لا يشمل الخسائر غير المباشرة والفوائد السابقة أو الخسائر التي تحملها القطاع الخاص. ووصلت جملة خسائر الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ إلى ٨ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

جيم - خسائر القطاعات الاقتصادية

يمكن تنظيم البيانات المتاحة حسب القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثرا بتنفيذ نظام الحظر. وقد سجلت قطاعات الصناعة والتجارة الخارجية والنقل أفدح الخسائر بسبب العقود الملغاة والمدفوعات

المستحقة والمصادرات والفوائد الضائعة وغير ذلك. ومن الناحية النسبية، كانت قطاعات الطاقة والسياحة والتشييد أقل القطاعات تأثرا.

ثانيا - المساعدة المتلقاة حتى الآن

طبقا لما أوجزه تقرير الأمين العام (A/48/573-S/26705)، فإن عدم وجود منهجية معترف بها دوليا لتقييم الخسائر التي تكبدتها البلدان الثالثة يجعل من الصعب فصل الخسائر المعزوة مباشرة للحظر عن التأثير المعاكس الذي تخلفه عوامل الاقتصاد الكلي الأخرى. ولذلك فكرت غالبية البلدان المانحة ومنظمات الأمم المتحدة في تكثيف برامجها الحالية لتقديم المساعدة التقنية (برنامج إعادة التنظيم الاقتصادي لبولندا وهنغاريا التابع للاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). ومدى وحجم الدعم المقدم يعتمدان بدرجة كبيرة على الإرادة السياسية و/أو القدرة على توفير المساعدة.

وقد أظهرت فترة تنفيذ الجزاءات أن المجتمع الدولي ليس مهيئا للاستجابة بطريقة ملائمة للصعوبات والآثار السلبية غير المنظورة بالنسبة للدول الثالثة التي تجاور البلد المستهدف. وقد صِيغ هذا الاستنتاج في الرسالة المؤرخة ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥ التي وجهتها إلى الأمين العام الدول التي تضررت مباشرة من تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وهي أوكرانيا وبلغاريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا واليونان (A/50/189-S/1995/412). وقد لفتت الرسالة انتباه المحفل إلى الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي واجهتها تلك البلدان نتيجة لتنفيذ الجزاءات وقدمت مقترحات بخطوات عملية يمكن اتخاذها لتخفيف العبء الذي تتحمله الدول المتضررة.

ثالثا - مقترحات لتقديم المساعدة

- تسهيل إمكانية قيام شركات من الدول المتضررة المهتمة بتلبية طلبات المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، بما في ذلك تقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص المشردين (اللاجئون والعائدون)؛

- مشاركة شركات من البلدان الثالثة المتضررة في عملية إعادة التعمير والإنعاش بعد حل النزاع للمناطق التي تضررت بالأزمة؛

- تقديم المساعدة لتحسين الهياكل الأساسية الإقليمية، بما في ذلك مشاريع طويلة الأجل لهياكل النقل الأساسية. وقد حدد المؤتمر الأوروبي لوزراء النقل في كريت (عام ١٩٩٤)

أربعة ممرات نقل ذات أولوية تعبر أراضي بلغاريا، وهي: الممر الرابع - برلين - براغ - بودابست - كريوفا - صوفيا - أثينا - اسطنبول؛ والممر السابع - نهر الدانوب؛ والممر الثامن - دوراسي - سكوبيا - صوفيا - بورغاس؛ والممر التاسع - هلسنكي - موسكو - كييف - بوخارست - ديميتروفغراد. وسوف تساعد هذه الممرات على تعزيز التجارة الإقليمية والتعاون الشامل، كما أنها ستكون ذات فائدة مشتركة لبلدان غرب، ووسط وشمال، أوروبا وستوفر وسيلة مواصلات سريعة مع مناطق الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. ولذلك، ينبغي تركيز جهود وموارد إضافية لإنجاح تحقيق هذه المشاريع ذات الأولوية. وعلى المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين أن يلعبوا دورا هاما في هذا الشأن.

- وجدير بالملاحظة أن حجم الحركة التجارية عبر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم يعد بعد إلى ما كان عليه قبل فرض الجزاءات، حتى بعد رفعها، وذلك بسبب الضرائب ورسوم الطرق المرتفعة التي تطبقها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبسبب الشكوك المستمرة بشأن وضع ما بعد الأزمة الذي يسود البلاد.

رابعا - التعاون الإقليمي

في الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٥٨/٥٠ هاء، شجعت الجمعية دول المنطقة المتضررة من تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) على التعاون النشط على الصعيد الإقليمي في ميادين من قبيل مشاريع الهياكل الأساسية أو تعزيز التجارة عبر الحدود، بما يُخفف من الآثار الضارة المترتبة على الجزاءات.

ومع إقرار السلم في البوسنة والهرسك، تتاح فرص جديدة للتوسع في التعاون الإقليمي، مما يُلبي توقعات شعوب المنطقة. وترحب بلغاريا بمبادرة عقد مؤتمر المانحين في بروكسل للتعهد بتقديم دعم من المجتمع الدولي لإنعاش المنطقة اقتصاديا وإعادة تعميرها. فهذه العملية تخلق فرصا لبلدان المنطقة، بما فيها بلغاريا، وتخفف جزئيا الآثار الضارة التي تحملتها اقتصاداتها بسبب التقيد بنظام الجزاءات. إن مؤتمر البلقان المعني بالاستقرار والأمن والتعاون في جنوب شرق أوروبا، الذي عُقد في صوفيا في ٦ و ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، بمبادرة من الحكومة البلغارية، قد أكد من جديد عزم الدول على تحويل منطقة جنوب شرق أوروبا إلى منطقة للاستقرار والأمن والتعاون.

وقد شدد المؤتمر، آخذا في الاعتبار جملة التطورات الجديدة، على ضرورة بسط علاقات حسن الجوار، وتعزيز التعاون الاقتصادي وفي مجال الهياكل المؤسسية، وتعزيز الاتصالات الإنسانية والاجتماعية والثقافية. وأكد الوزراء رغبة حكومة كل منهم في العمل على توطيد عملية السلم من جميع جوانبها.

وجرى تحليل احتمالات التعاون المتعدد الأطراف في سياق عملية التكامل الأوروبي. وفي هذا الصدد، أعربت بلدان المنطقة عن استعدادها للتفاعل مع المنظمات والمبادرات الإقليمية الأخرى، التي من قبيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومبادرة وسط أوروبا والتعاون الاقتصادي بمنطقة البحر الأسود. ومن المهم في هذه العملية، أن نعمل على الأخذ بقواعد ومعايير مشتركة في ميادين الإنتاج، والاستثمار، ونقل التكنولوجيات، والتمويل والتجارة، تسهيلا للتعاون الاقتصادي الإقليمي ولاندماج اقتصادات بلدان المنطقة اندماجا تدريجيا في الاقتصاد الأوروبي. وعلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تؤدي دورا هاما في هذا الشأن، لا سيما في تطوير الهياكل الأساسية الأوروبية، ووضع القواعد والمعايير، وتيسير التجارة وتمويلها، والأطر القانونية للتخصيص وتعزيز الاستثمار.

والتعاون الاقتصادي هو العامل الرئيسي للسلم والثقة والأمن والاستقرار في المنطقة في فترة ما بعد الحرب. وللتعاون الاقتصادي الإقليمي دور هام في إدماج بلدان المنطقة في الاقتصاد العالمي إدماجا سلسلا، في سياق تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد. ومن ثم، فإن أي رؤية استشرافية لمستقبل المنطقة الاقتصادي تؤثر على الجانبين المؤسسي والقانوني للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

إن تعزيز العلاقات المتبادلة على الصعيد الإقليمي سوف يعمل على زيادة الاستثمار الأجنبي. وقد أوليت عناية خاصة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف عبر الحدود بهدف إعداد برنامج إقليمي لتنميته بمساعدة من الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى المهتمة بالأمر.

وفي ميدان الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة، عُني بشكل خاص بتنمية الهياكل الأساسية في المنطقة، وهذا أمر حيوي للتجارة والأداء الاقتصادي، ولاجتذاب تدفقات رأس المال. ومما يتسم بالأهمية البالغة ترقية وتحديث الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة في المنطقة دون الإقليمية، والتعاون مع بلدان "مبادرة وسط أوروبا" و "التعاون الاقتصادي بمنطقة البحر الأسود". وتطوير الهياكل الأساسية للنقل ينطوي بالدرجة الأولى على مفهوم تطوير ممرات النقل بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، التي أدرجت في البرامج الوطنية القصيرة الأجل والطويلة الأجل الهادفة إلى تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية للنقل. وهذا سوف يستحث العلاقات التجارية بين بلدان المنطقة، ومع بلدان أوروبا الغربية وكومنولث الدول المستقلة والشرق الأوسط أيضا. وتولي بلغاريا أهمية كبيرة لتحسين المرافق الحدودية، والإجراءات الجمركية والهياكل الأساسية، بما في ذلك المواصلات البرية وبالسكك الحديدية التي تقترن بنقاط مراقبة عند معابر الحدود، فضلا عن فتح أخرى جديدة. وفي هذا الصدد، اقترحت بلغاريا إنشاء مركز عبر إقليمي لهياكل النقل الأساسية في صوفيا، طبقا لتوصيات الحلقة الدراسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بدور الهياكل الأساسية عبر الأوروبية في تنمية الاستقرار والتعاون بمنطقة البحر الأسود (صوفيا، ١٥-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥). وقد أيد مؤتمر صوفيا هذا المقترح. وسوف يكون عقد اجتماع وزراء نقل الدول المشتركة من هيئة "التعاون الاقتصادي بمنطقة البحر الأسود" وبلدان "مبادرة وسط أوروبا" في صوفيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ حدثا هاما

في تنمية التعاون الإقليمي في النقل وفقا لقرارات المؤتمر الوزاري لهيئة التعاون الاقتصادي بمنطقة البحر الأسود المعقود في بوخارست.

وكانت اتجاهات التعاون في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية بالمنطقة مُشجعة. وأوصى اجتماع نيسان/أبريل ١٩٩٦ الذي عقده وزراء بلدان البلقان المسؤولين عن إدارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بإنشاء لجنة تنسيق للاتصالات السلكية واللاسلكية ومجمع بريدي لمنطقة البلقان؛ كما تقدم الاجتماع ببعض المبادرات الجديدة.

ويتوقع أن يُصبح تعزيز التجارة والسياحة والاستثمار مصدرا رئيسيا للتنمية الاقتصادية المستدامة في جنوب شرق أوروبا، ولإعادة تعمير وتأهيل المنطقة التي مزقتها الحرب، ولإدماج المنطقة الإقليمية في بيئات اقتصادية أكبر. ومما يُمثل إسهاما إيجابيا في هذا الاتجاه عقد اتفاقات ثنائية لمناطق التجارة الحرة، طبقا لأنظمة الاتحاد الأوروبي عند الاقتضاء، وبما يتمشى وأحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

خامسا - تنفيذ الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

لقد شددت بلغاريا دائما على أهمية إنشاء آلية للتطبيق الفعال للمادة ٥٠ من الميثاق. وينبغي لمثل هذه الآلية أن تقوم على أساس الإدراك بأن تطبيق التدابير القهرية هو مسعى جماعي وأن على الدول الأعضاء جميعها أن تتقاسم بصورة عادلة المشاق الاقتصادية التي تتكبدها البلدان الثالثة. وتؤيد بلغاريا تأييدا كاملا المقترحات المتصلة بهذا الشأن، الواردة في الجزء الرابع من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٤٧ باء المتعلق بـ "خطة للسلام"، وقراراتها ٢١٠/٤٨ و ٥٨/٤٨ و ٢١/٤٩ ألف و ٥٨/٥٠ هاء و ٥١/٥٠، التي تتناول تقديم المساعدة الاقتصادية للبلدان المتأثرة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) فضلا عن تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة، بما فيه المادة ٥٠، المتعلقة بما تواجهه الدول من مشاكل اقتصادية خاصة ناشئة عن تنفيذ الجزاءات المقررة بموجب الفصل السابع من الميثاق. وتظهر المقترحات الواردة في تلك القرارات إدراك المجتمع الدولي المتزايد لمسألة الجزاءات وتوافق الآراء الناشئ بين الدول الأعضاء بشأنها. وترى بلغاريا أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للاقتراحات التالية:

- ينبغي، قبل فرض الجزاءات، التشاور مع البلدان الثالثة التي يُحتمل أن تكون أكثر تأثرا بفرض الجزاءات، وتقييم ما يحتمل أن تتكبده بفعل الجزاءات. وفي هذا الشأن، يكون من الضروري وضع منهجية معترف بها دوليا لتقييم الخسائر المتكبدة. وينبغي أيضا العمل على إيجاد آلية للتشاور الدائم مع البلدان الثالثة أثناء إعمال نظام الجزاءات؛

- ينبغي استطلاع طرق تقديم المساعدة للدول الأعضاء التي تُعاني أضرارا غير مباشرة، وتقييم المطالبات التي تقدمها تلك الدول بموجب المادة ٥٠؛

- ينبغي للهيئات المعهود إليها بمهمة مراقبة تنفيذ الجزاءات، إعمالا لولاياتها، أن تتجنب تحميل البلدان الثالثة مشاقا إضافية؛

- ينبغي النظر في إمكانية تحديد إطار زمني لتطبيق الجزاءات؛

- ينبغي تحسين طرق عمل مجلس الأمن ولجنة الجزاءات وضمان شفافية إجراءاتهما، واعتماد إجراءات عمل سريعة؛

- ينبغي النظر في إمكانية منح إعفاءات من نظم الجزاءات؛

- ينبغي تحري إمكانية إنشاء صندوق استئماني لمساعدة البلدان الثالثة المتأثرة ماليا بفرض الجزاءات؛

- ينبغي تقديم المساعدة الاقتصادية عن طريق المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك التخفيف من عبء الدين، والإقراض في حالات الطوارئ بشروط ميسرة جدا؛

- ينبغي النظر في سائر أشكال الدعم، بما فيه تقديم المساعدة المباشرة، النقدية أو العينية، وتوفير مصادر إمداد بديلة وأسواق بديلة، وعقد اتفاقيات معينة للمشتريات من السلع الأساسية، وإجراء تسويات تعويضية للتعريفات الدولية، وتقديم المساعدة لتعزيز الاستثمار والتعاون التقني لصالح البلدان المتأثرة.

- - - - -